

88031 - هل يجوز دفع المهر بغير العملة المسجلة في العقد؟

السؤال

هل يجوز إعطاء المرأة صداقها بغير العملة التي في العقد؟. مثلا. عملة قطرية بدل سعودية أو يمنية وهكذا.

الإجابة المفصلة

إذا تراضي الزوجان على إعطاء الصداق بغير العملة المسجلة في العقد، جاز ذلك، بشرط أن يكون الصرف بسعر يوم السداد، لا بسعر يوم العقد، وأن يعطيها المبلغ المقابل كاملا، فلا يتفرقا وباقي على الزوج شيء.

والأصل في ذلك: ما رواه أبو داود (3354) والنسائي (4582) عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كُنْتُ أبيعُ الإِبِلَ بِالْبَقِيعِ، فَأَبِيعُ بِالدَّنَائِيرِ وَأُخَذُ الدَّرَاهِمَ، وَأَبِيعُ بِالدَّرَاهِمِ وَأُخَذُ الدَّنَائِيرَ، فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: (لَا بَأْسَ أَنْ تَأْخُذَهَا بِسِعْرِ يَوْمِهَا، مَا لَمْ تَفْتَرِقَا وَبَيَّنْتُمَا شَيْءًا). صححه النووي في المجموع (9/330)، وابن القيم في "تهذيب السنن"، وأحمد شاكر في تحقيق المسند (7/226)، وضعفه الألباني في ضعيف أبي داود.

والحديث موافق للقواعد الشرعية، في البيوع والربا، ولذلك جرى عليه العمل عند الفقهاء.

وانظر: "الشرح الممتع" (8/305).

وقد سئلت اللجنة الدائمة للإفتاء عن رجل اقترض بالعملة الفرنسية، وعند السداد طلب منه الدائن أن يسدد بالعملة الجزائرية.

فأجابت:

"يجوز أن تسدها له في الجزائر بمثلها عملة فرنسية، أو بقدر صرفها يوم السداد من العملة الجزائرية، مع القبض قبل التفرق" انتهى.

"فتاوى اللجنة الدائمة" (14/143).

والله أعلم.